

رشيد: تفعيل الأنشطة الاستثمارية سيرفع إيرادات محافظة عدن إلى 400 مليار

عدن/سبأ
ناقش المجلس التنسيقي للمنطقة الحرة ومطار وميناء عدن أمس برئاسة المحافظ المهندس وحيد علي رشيد آليات التنسيق بين الجهات المختلفة لتفعيل الأنشطة الاستثمارية في المحافظة.

وفي الاجتماع، أشار محافظ عدن المهندس وحيد رشيد إلى أن تشكيل المجلس يأتي ضمن التوجهات الرامية لتنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية لتطوير الأنشطة الاستثمارية في محافظة عدن، وتحسين أدائه.. مؤكدا أهمية دور القطاع الخاص في الحركة التجارية والنشاط الاستثماري باعتباره الشريك الأساسي لتطوير النشاط الاقتصادي في عدن.

وأضاف "إن قضية الاحتكار في الميناء يجب إنهاؤها وإنشاء شراكة حقيقية بين كافة أطراف العمل التجاري.." داعيا إلى معالجة الخلل والقصور في العديد من الأنشطة في الميناء والإرتقاء بالمستوى الخدمي فيه بصورة أفضل إلى جانب تفعيل الإيرادات ووضع الخطط لكافة الأنشطة التجارية.

وتوّه بأن جملة الإيرادات التي يمكن أن تحققها المحافظة في كافة المناشط التجارية في عدن ستترفع إلى 400 مليار ريال.

وأبدى عدد من أعضاء المجلس الذي يضم مدراء وممثل قطاعات الميناء والمطار والمنطقة الحرة وهيئة الاستثمار والغرفة التجارية والصناعية بعدن العديد من الآراء حول أشكال تطوير تلك المرافق والذات ما يتعلق بتطوير نشاط ميناء عدن. وأشاروا إلى أهمية سرعة تنفيذ المشروع الضخمي الاستراتيجي الذي وقع عليه الأخ رئيس الجمهورية خلال زيارته الأخوية للمين وهو عبارة عن قرض بمبلغ 560 مليون دولار، سيتم فيه تعميق القناة وبناء مراسي وتوفير معدات لـ400 متر، وغيرها من المشاريع التطويرية الأخرى.

حضر الاجتماع وكيل محافظة عدن لشؤون الاستثمار وتنمية الموارد أحمد الضلاحي، ومدير عام شرطة عدن العميد مصعب الصوفي، ووعدهد آخر من المسؤولين.

إتلاف 163 صنفا من المواد الغذائية منتهية الصلاحية بوادي حضرموت

أتلّف مكتب وزارة الصناعة والتجارة بوادي حضرموت والصحراء 163 صنفاً من المواد الاستهلاكية المتنوعة 44 منتهية الصلاحية في عدد من مديريات الوادي والصحراء

وحسب تقرير صادر عن فرق الرقابة التابعة للمكتب تلقت وكالة « سبأ » نسخة منه أوضحت أنه تم ضبط 44 مخالفة خاصة بانتهاج صلاحية عدد من المواد الغذائية خلال النصف الأول من العام الجاري.

وبيّن التقرير توفر كميات كبيرة من المواد الأساسية والاستهلاكية في مديريات وادي حضرموت والصحراء تغطي حاجة السوق المحلية و استقرار في الأسعار لتلك المواد ولا توجد حالات احتكار لأي سلعة من السلع الغذائية الأساسية باستثناء شحة مادة الغاز المنزلي التي يتوقع أن تتوفر بكميات كافية خلال الأيام القادمة ..

وخلص التقرير إلى أنه سيتم متابعة حملات التفتيش والرقابة على الأسواق و المحلات التجارية لضمان التزامها بالأسعار الرسمية وضمان توفر المواد الاستهلاكية وضبط أي مخالفات في الأسعار او تاربع الصلاحية لتلك المواد إلى جانب عمل حملات رقابة على المطاعم و الاستراحات العامة بالتعاون مع مسؤولين من صحة البيئة للحفاظ على صحة المواطنين بالمحافظة .

تأهيل 27 متدرباً في إعداد الخطط والموازنات المحلية

صنعاء/سبأ
بدأت أمس بصنعاء فعاليات الدورة التدريبية الخاصة بإعداد الخطط والموازنات للمديريات التي ينظمها مشروع تعزيز السلام ودعم المرحلة الانتقالية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الفترة 7 - 13 يوليو الجاري.

وفي الافتتاح أكد نائب وزير الإدارة المحلية عبد الرقيب سيف أن الهدف من هذه الدورة التي يشارك فيها 27 متدرباً من كبار الوزارات تأهيل فريق من الوزارة لتقديم الدعم الفني للمديريات المستهدفة في مجال إعداد الخطط والموازنات المحلية وفق المفاهيم الحديثة المستندة على منهجية التخطيط التشاركي بهدف اشراك أبناء المجتمعات المحلية في إعداد الخطط والموازنات، واكسابهم المفاهيم المتصلة بتصميم البرامج التنموية بناء على تحليل واقعي للوضع الراهن والتحديات التي تواجه التنمية، وكيفية إعداد تكلفة الخطة التنموية للمديريات وهيكله الموازنة لها.

واعتبر نائب وزير الإدارة المحلية الدورة بداية تدشين حقيقي لمشروع تعزيز السلام ودعم المرحلة الانتقالية في اليمن، كونها ستشكل بداية فعلية لإيجاد تنمية مستدامة في المديريات المستهدفة، ممثنا في الإطار ذاته جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في دعمه للمشروع الذي يستهدف في مرحلته الأولى أربع محافظات هي تعز وحضرموت وسقطرى وحجة بواقع أربع مديريات في كل محافظة.. لافتاً إلى أن المشروع بدأ نشاطه في المديريات المستهدفة من محافظتي تعز وحضرموت، ويتوقع أن يبدأ خلال الفترة القادمة تدشين العمل في المحافظتين المتبقيتين.

وقال سيف إن هذه الدورة تكتسب أهميتها من كونها تستهدف إيجاد حاضنة شعبية لخبرات مؤتمر الحوار الوطني والدستور خاصة في المرحلة الحالية التي تشهد فيها اليمن مرحلة انتقالية إلى نظام الأقاليم وفق مخرجات مؤتمر الحوار وصياغة دستور لدولة اتحادية يليها طموحات اليمنيين في التغيير المنشود.

بدوره أوضح خبير الامركزية والحكم المحلي ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خالد عبد المجيد أن المشروع يتكون من ثلاثة محاور يتصل الأول بالسياسات والقوانين الخاصة بالفيدرالية في حين يهتم المحور الثاني بتحقيق شراكة فاعلة بين منظمات المجتمع المدني وأجهزة السلطة المحلية في عملية التنمية المحلية، ويركز المحور الثالث على الدعم الفني للمديريات المستهدفة في مجال إعداد الخطط والموازنات والمشاريع والمناقصات، وذلك بغرض تفعيل المشاركة الشعبية في التنمية المحلية عن طريق إعداد فريق من الوزارة يتولى النزول الميداني للمديريات المستهدفة واكسابهم المعلومات والمهارات المطلوبة.

صندوق الصناعات الصغيرة بدمار يمول 228 مشروعاً

الثقوة / دمار / رشاد الجمالي

مؤل صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بمحافظة ذمار خلال النصف الأول من العام الحالي 2014م 228مشروعاً بمبلغ إجمالي 106 ملايين و770 ألف ريال. أوضح ذلك لـ"الثقوة" الأخ/ إبراهيم محمد الشيبيني مدير فرع صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بالمحافظة مشيراً إلى أن هذه القروض تتوزع بين مليوناً و 720 ألف ريال وبنسبة 74,67 % والقطاع الإنتاجي والصناعي 65مشروعاً بمبلغ 19 مليوناً و30 ألف ريال وينسبه 17,82 % والقطاع الخدمي 18 مشروعاً بمبلغ ثمانية ملايين وعشرين ألف ريال وبنسبة 7,51 %.

منوهاً بأن نصيب الذكور من هذه المشروعات قد بلغ 185 مشروعاً بمبلغ 97 مليوناً و370 ألف ريال وينسبه 91,19 % ونصيب النساء 43مشروعاً بمبلغ تسعة ملايين و400 ألف ريال وبنسبة 8,81 % . ولغت الشيبيني إلى أن هذه القروض أسهمت في توفير 456 فرصة عمل منها 86 للنساء وساهمت في إعالة 228 أسرة .

مؤكداً أن الصندوق يسعى إلى تشجيع إنشاء وتطوير قطاع الصناعات والمنشآت الصغيرة في كافة المجالات الإنتاجية والخدمية التجارية وتعبئة الموارد المالية والفنية من المصادر الداخلية والخارجية واستخدامها في تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة واستكشاف فرص الاستثمار الممكنة في هذا القطاع وتقديم الدعم الفني اللازم الذي تحتاجه إلى جانب الدور الرئيسي في محاربة الفقر وامتصاص البطالة.

رمضان فرصة لتشغيل الأيدي العاملة



يعتبر رمضان سوقاً موسمياً لتشغيل الأيدي العاملة والشباب الذين يبحثون عن أعمال على مدار العام .

وتعد الأسواق الشعبية من الأسواق التي تستقطب الأيدي العاملة خصوصاً أوقات المواسم كأسواق رمضان وأسواق عيدي الفطر والأضحى المبارك، ومن هذه الأسواق سوق "الزمر" و"شميلية" و"الحصبة" و"شارع جمال" و"هانل" وغيرها من الأسواق ويتصدر هذه الأسواق "باب اليمن" في أمانة العاصمة.. وقس على ذلك في المدن الرئيسية الأخرى .

اقتصاديون أكدوا أن الأسواق الموسمية تعمل على امتصاص عدد كبير من البطالة والأيدي العاملة بما يسهم في رفع مستوى دخل عدد من الأسر التي تعتمد دخلها بالعمل في هذه الأسواق .

استطلاع / حسن شرف الدين

العصامي أحمد الريمي يقول:أنا أنهيت دراستي الثانوية قبل ثلاثة أعوام ولم أستطع الدخول إلى الجامعة لأسباب متعددة وأهمها عدم حصولي على المال الكافي لتحمل مصاريف الجامعة وأنا أشعر بأني عائلة على والدي الذي يتحمل مصاريف البيت كاملة ولا أستطيع مساعدته في شيء.

ويضيف : ومنذ عامين بدأت أعمل في هذا المحل في مواسم رمضان فقط خصوصاً وإنني لم أستطع الحصول على عمل دائم.. والحقيقة صاحب المحل لا يتردد في استدعائي للعمل معه خلال رمضان ومساعدته.

ويقول الريمي : هذا عمل مؤقت أستطيع من خلاله المشاركة في مصرف البيت إلى جانب والدي الذي عمل في مؤسسة حكومية بالكاد يستطيع توفير المستلزمات الأساسية لأسرتنا التي تتكون من عشرة أفراد.

وتظل الحاجة التي تقرض على

ويؤكد خبراء أن الإقبال الشديد على الأسواق خلال شهر رمضان يشكل عامل ضغط على أصحاب المحلات الكبيرة والمولات لتشغيل أياد عاملة إضافية تساهم في تخفيف الضغط على الطلب وتلبية احتياجات المرتابين على محلاتهم وأسواقهم.

استقطاب

عبدالقوي العصامي صاحب بقالة كبيرة في منطقة شميلة يقول:عدد العمال في بقالتي ثلاثة عمال يعملون على مدار العام.. لكن مع قدوم شهر رمضان وارتفاع عيد الفطر المبارك يكون الإقبال كبيراً على البقالة مما جعلني تشغيل ثلاثة عمال إضافيين إلى جانب الثلاثة السابقين ليصبح عددهم ستة عمال.. مشيراً إلى أنه بمجرد تراجع الحركة في السوق سيتم الاستئناء عن العمال الإضافيين، وتتكسر هذه العملية كل عام.

أحد عمال هذه البقالة التي يملكها

التنمية المراعية للظروف المناخية تكافح الفقر وتساهم بزيادة النمو الاقتصادي

الثقوة / محمد راجح

أظهرت دراسة تحليلية جديدة صادرة عن البنك الدولي ومؤسسة "كلايمتوركس" العالمية أن السياسات

الحكومية التي تستهدف تحسين كفاءة استخدام الطاقة والنقل العام يمكن أن تؤدي إلى زيادة الناتج الاقتصادي لتقليل فاقد المحاصيل والتصدي لتغير المناخ.



وتشهد مناطقنا منذ فترة تغييرات مناخية متعددة مؤثرة على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وخصوصاً المرتبطة بالقطاع الزراعي تتطلب تكييف برامج التنمية وفقاً

لهذه الظروف المناخية. ويرى خبراء أن هذا الأمر يمكن أن يساهم في تحسين السياسات والإجراءات الهادفة إلى مكافحة الفقر وزيادة النمو الاقتصادي.

ويظهر تقرير "تعظيم المنافع" المكاسب الاقتصادية والصحية والمكاسب الأخرى الممكنة تحقيقها من توسيع نطاق السياسات المراعية للظروف المناخية وكذلك المشاريع القائمة بالفعل في البلدان النامية وهو ما يعزز المبررات الداعية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ.

ويحسب البنك الدولي فإن خيارات السياسات السليمة يمكنها تحقيق منافع جمّة على صعيد خلق فرص عمل، والمحاصيل الزراعية، والطاقة، وإجمالي الناتج المحلي، وصولاً إلى تخفيض الانبعاثات لمكافحة تغير المناخ.

ويبين تقرير صادر عن المؤسسة في هذا الشأن أن جهود تخفيف آثار المناخ المصممة بشكل جيد يمكن أن تفضي إلى تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية مهمة، وأن توفر إطاراً لتقييم تلك المنافع".

ويحسب البنك الدولي فإن خيارات السياسات السليمة يمكنها تحقيق منافع جمّة على صعيد خلق فرص عمل، والمحاصيل الزراعية، والطاقة، وإجمالي الناتج المحلي، وصولاً إلى تخفيض الانبعاثات لمكافحة تغير المناخ. ويدعو البنك الدولي إلى استخدام إطاراً جديداً في وضع النماذج لدراسة

انخفاض الحبوب وتراجع أسعار الغذاء عالمياً

الثورة / متابعات

مفيداً أن ذلك لا يزال دون الإنتاج القياسي للعام الماضي بنسبة 1 % 23مليون طن/.

ولفت البيان الانتباه إلى أن تقرير "حالة الأغذية وأفاق الإنتاج العالمي من الحبوب"، الذي تضمن تركيزاً خاصاً على البلدان النامية وتصدره المنظمة 4 مرات سنوياً أكد أنه على الرغم من زيادة الإمدادات وانخفاض متوسط الأسعار، فإن أعداداً كبيرة من السكان بمناطق الصراع وتلك المكتوبة بالجفاف يحتاجون إلى مساعدة غذائية خارجية".

وبلغ مؤشر أسعار المواد الغذائية لدى منظمة /فاو/ المستند إلى أسعار سلة من السلع الغذائية المتداولة دولياً، متوسطاً مقداره 206.0 نقطة في يونيو 2014، أي بانخفاض من 3.8 نقطة / 1.8 % / قياساً على مايو وما يقرب من 6 نقاط / 2.8 % / دون مستواه في يونيو 2013. وسجل المؤشر ارتفاعاً إلى أعلى مستوياته قاطبة خلال 10 أشهر ببلوغه 213 نقطة في مارس 2014، لكنه ما لبث أن انخفض خلال إبريل ومايو ويونيو نتيجة لتراجع أسعار الحبوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان، كما انخفضت أيضاً أسعار السكر خلال يونيو من مستواها في مايو، وفي المقابل فإن متوسط أسعار اللحوم سجل ارتفاعاً مقارنة بشهر مايو.

وبلغ متوسط مؤشر منظمة /فاو/ لأسعار الحبوب

أكدت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة /فاو/ أمس الخميس أن أسعار الغذاء العالمية تراجعت في شهر يونيو الماضي، للشهر الثالث على التوالي بفعل انخفاض أسعار الحبوب والزيوت النباتية.

ورأت المنظمة في بيان لها وفقاً لمؤشرها الذي يقيس تغيرات الأسعار الشهرية لسلة من الحبوب والبدور الزيتية والألبان واللحوم والسكر أن انخفاض الأسعار هذا يعكس وفرة الإمدادات وتحسن آفاق الإنتاج العالمي لهذه السلع.

وقال البيان "وفقاً لأحدث التوقعات المحصولية الصادرة عن منظمة /فاو/ ولتقرير "حالة الأغذية وأفاق الإنتاج العالمي من الحبوب" تحسنت توقعات إنتاج الحبوب باعتبارها الغذاء الرئيسي في العديد من البلدان وذلك عقب تعديلات أخرى في التنبؤات تفيد بارتفاع إنتاج الحبوب الخسنة وتزايد الإمداد المتوقع من القمح للفترة 2014 / 2015".

وأشار البيان إلى أن توقعات المنظمة /فاو/ للإنتاج العالمي عام 2014 من الحبوب تقدر الآن بكمية 2498 مليون طن /شاملة الأرز الملقشور / أي بارتفاع يبلغ 18 مليون طن عن الرقم المقدر سابقاً في شهر يونيو..

